سمر حسن احمد معوض الغلبان التكليف النصفي

# **مقدمة التكليف**

في هذا التكليف، أقوم أولا بتعريف القروض العامة والتي منها اتفرع الى شرح أنواع القروض العامة والتي منها القروض الداخلية والخارجية. بعد ذلك، اتطرق الى الكتابة في الاثار الاقتصادية لكل منهما.

# **القروض العامة**

القروض العامة هي مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية او الأجنبية وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط معينة.

**موقف التقليديين (الكلاسيكي) من القروض العامة**: عارض معظم التقليديين فكرة القروض العامة لإيمانهم باقتصار دور الدولة على الأمن والعدالة والدفاع. بينما لا يجب ان تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ابدا، بل يجب تركه للقطاع الخاص وحتى توفير الإمكانيات اللازمة لتنشيطه.

**موقف كينز والفكر المالي المعاصر:** عارض كينز الفكر التقليدي المؤمن بالتوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الشامل للموارد وأكد بانه يمكن التوازن عند أي مستوى مما يتطلب تدخل الدولة من خلال سياستها المالية والنقدية للتأثير على الطلب الفعال من خلال الانفاق الحكومي مما يعني ضرورة استخدام القروض العامة في تمويل النفقات العامة لتنفيذ السياسات المالية.

# **أنواع القروض العامة:**

للقروض العامة ثلاثة أنواع وهي (القروض الاختيارية والقروض الاجبارية، القروض الداخلية والخارجية، القروض المؤقتة والقروض المؤبدة) وسأقوم بشرح كل منها كما يلي:

**أولا: القروض الاختيارية والقروض الاجبارية.**

تنقسم القروض العامة وفق المبدأ الى قروض اختيارية وأخرى اجبارية والأصل في القروض انها اختيارية تتم بناء على رغبة الافراد إلا انه في بعض الحالات الاستثنائية مثل ظروف الحروب قد تلجأ الدولة الى اكراه الافراد على شراء السندات الحكومية ومن ثم اقراض الدولة. ويتشابه القرض الاجباري مع الضريبة في ان كل منهما الزامي يدفعه الفرد بناء على اكراه من الدولة ويختلفان في ان الضريبة لا ترد مره أخرى اما القرض فيرد الى دافعه ومضاف اليه الفوائد أيضا.

**ثانيا: القروض الداخلية والخارجية.**

القرض الداخلي هو الذي تحصل عليه الدولة من مقرضين مقيمين داخل مصر مهما كانت جنسياتهم. ويأخذ هذا النوع من القروض أحد الشكلين:

* قروض حقيقية تأخذ من مدخرات الافراد والمؤسسات الخاصة او العامة وهذه القروض لا تولد اثارا تضخمية لأنها تعتبر مقتطعة من الدخل القومي الإجمالي.
* قروض صورية او تضخمية وهي القروض التي تقترضها الدولة من البنك المركزي ويوفرها البنك المركزي من خلال الإصدار النقدي الجديد والذي يؤدي الى حدوث تضخم.

أما القرض الخارجي فتحصل عليه الدولة من اشخاص طبيعيين او اعتباريين خارج الدولة وتحصل عليه الدولة من خلال الأسواق المالية الخارجية.

**ثالثا: القروض المؤقتة والقروض المؤبدة:**

القرض المؤقت هو ما تلتزم الدولة بسداده في زمن معين وقد يكون قصير الاجل من ثلاثة شهور الى عامين او متوسط الاجل من عامين الى اقل من عشرة سنوات او طويل الاجل لمدة عشر سنوات.

القرض المؤبد هو القرض غير المحدد المدة الزمنية له أي ان الدولة تقترض دون تحديد تاريخ استحقاق القرض وهذا لا يحدث عادة إلا في القروض الاجبارية الداخلية.

**الاثار الاقتصادية للقروض العامة**

**اثار القروض الخارجية:**   
يؤدي الاقتراض من الخارج إلى زيادة حجم الموارد الحقيقية للبلد المقترض خاصة من النقد الأجنبي. وتتوقف فاعلية القروض الأجنبية من حيث اثارها النافعة للاقتصاد القومي على اتجاهات استخدام الأموال المقترضة. سوآءا كانت هذه الاتجاهات استهلاكية او استثمارية. فبالنسبة للأغراض الاستهلاكية فيستخدم القرض الخارجي في تمويل استيراد السلع الاستهلاكية لتوفير ضرورات المعيشة أو لمقاومة ارتفاع الأسعار في هذه الحالة لا يعكس القرض الجديد إضافة إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. اما إذا كانت الأغراض استثمارية، فإن توجيه الأموال المقترضة لاستيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الاستثمارية والموارد الوسيطة فيساعد على تكوين الرأسمالي وينمي القدرة الإنتاجية للمجتمع و زيادة فرص العمالة و النهوض بالدخل القومي.

**اثار القروض الداخلية:**تقسم آثار القروض الداخلية الى نوعين; القادمة من القطاع الخاص وأخرى قادمة من القطاع المصرفي.

* اثار القروض الحقيقية من القطاع الخاص:

القرض الحقيقي هو ما يستمد من الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية دون أن يترتب عليه توسيع في الائتمان المصرفي أو خفض لنسبة الاحتياطي وفي هذه الحالة يؤتى القرض أثره التحويلي للموارد من تلك المتاحة للاستثمار الخاص نحو الاستثمار العام ويعتبر القرض الحقيقي أداة طيبة للحد من الاتجاهات التضخمية. ومدى نفع القرض العام الحقيقي يترتب على الحالة العامة للنشاط الاقتصادي ومرحلة الدورة الاقتصادية فإذا كانت هناك حالة كساد يسودها انخفاض الطلب الفعلي مع وفرة رؤوس الأموال العاطلة فان للقرض العام نتيجة طيبة وهي زيادة الطلب الفعال. أما إذا كان السائد هو حالة رخاء وتوسع يكون للقرض العام أثره الضار إذ يترتب عليه مزيد من الطلب الفعلي وحدوث تضخم خاصة عندما يكون استخدام الموارد المتاحة قد وصل إلى مرحلة التشغيل الشامل.

* اثار القروض الصورية من الجهاز المصرفي:

القرض الصوري هو ما تحصل عليه الحكومة من البنك المركزي أو البنوك التجارية عن طريق خفض نسبة الاحتياطي وزيادة حجم الائتمان المصرفي. ويختلف أثر القرض العام الصوري بحسب الحالة السائدة للنشاط الاقتصادي ودرجة التطور الاقتصادي للبلد. ففي البلاد المتقدمة حيث الأجهزة الإنتاجية المرنة ذات الكفاءة العالية تساعد القروض الصورية العامة على زيادة التمويل الحكومي والقائم على زيادة الإنفاق العام وبالتالي التوسع في الطلب الكلي الفعلي. أما البلاد النامية التي لا تتوافر لأجهزتها الإنتاجية الكفاءة والمرونة الكافية فان التوسع في القروض الصورية القائمة على التوسع النقدي يعكس من البداية أثاره التضخمية على الأسعار.